

"شمس" يعقد جلسة استماع حول استعدادات بلدية الخليل لحالات الطوارئ

صحيفة القدس

السبت

٢٠٢٥/٢/٢٢

ص ١٠

الخليل- الرواد للصحافة والاعلام- عقد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" جلسة استماع حول قدرات واستعدادات بلدية الخليل للاستجابة لحالات الطوارئ، حضرها ممثلو المؤسسات والفعاليات الرسمية والأهلية في المدينة.

وافتح اللقاء حسين الديك، مقدماً نبذة تعريفية عن مركز "شمس" وعن الأنشطة والفعاليات التي ينظمها في محافظة الخليل بالتعاون مع المؤسسة الأهلية والرسمية والهيئات المحلية، وأهم تلك الأنشطة والفعاليات جلسات الاستماع حول مدى الاستجابة والجاهزية لحالات الطوارئ لدى المؤسسات ذات الاختصاص في محافظة الخليل.

وأشار الديك إلى ما تقوم به بلدية الخليل من دور محوري وفاعل في أوقات الطوارئ بالتعاون مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة.

وأضاف أن هذا اللقاء يأتي للاطلاع على استعدادات بلدية الخليل والجهات ذات العلاقة في حماية الأرواح والممتلكات في حالة حصول أي طارئ، سواء كان جراء عوامل طبيعية أو أخطاء بشرية أو جراء سياسات الاحتلال المتمثلة في الحصار والإغلاق والتي تعرض حياة المواطنين للخطر، وأهم التحديات التي تواجه البلدية والمؤسسات الحكومية للمدينة والأمنية والحفاظة في الاستجابة لحالات الطوارئ، وتحديد الاحتياجات المؤسسية والبشرية واللوجستية. وأدار اللقاء مؤيد عفانة، الخبير في قضايا الحوكمة، مقدماً شرحاً عن مشروع الاستجابة لحالات

الطوارئ والهام للقاء على عاتق الهيئات المحلية في الاستجابة لحالات الطوارئ والآليات التي يمكن من خلالها توحيد الجهود بين كافة الأطراف ذات العلاقة وخاصة الهيئات المحلية والمؤسسات الأخرى للاستجابة في حالات الطوارئ.

وبين عفانة أن وجود خطة طوارئ جاهزة ومقررة من الجهات المختصة، تقلل حجم الخسائر البشرية وللاذية، استناداً إلى الاستعداد للسبق والتنظيم الجيد، وهو مؤشر على الالتزام بالعايير القانونية لدى الهيئات المحلية، مما ينعكس بشكل إيجابي على رضا المواطنين ويعزز الثقة والشركة في المجتمع ما بين بين المواطنين والهيئات المحلية.

وتحدثت الدكتورة أسماء الشرياتي، نائب رئيس بلدية الخليل، عن أهمية جلسات الاستماع والمساءلة في ضرورة خضوع أي مؤسسة أو هيئة تمثيلية للمساءلة من قبل المواطنين وضرورة البقاء على التواصل الدائم ما بين المواطن والمسؤول، وجلسات المساءلة والاستماع هي أحد أهم القضايا التي يجب أن يتم تنظيمها بشكل دائم. وأضافت أن بلدية الخليل تقوم بتنظيم جلسات بشكل دوري بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي في مدينة الخليل، كما أن البلديات بحكم عملها ودورها فإنها تتدخل في كل مجالات الحياة واحتياجات المواطنين ولها تدخلات على جميع الأصعدة، وهذا يفرض عليها الكثير من المسؤوليات والالتزامات بحكم عملها والهام للقاء على عاتقها. وتحدثت عن الجهود التي تبذلها البلدية في حالات الطوارئ والاستعدادات لديها، وعن

الإمكانات المتوفرة لدى البلدية في التعامل مع حالات الطوارئ، وأن الخطط بحكم الأمر الواقع تبنى على البعد الاستراتيجي وليس على البعد الوقائي، وتركز الجهود في علاج المشاكل أكثر من استدراكها قبل حدوثها، وإدارتها هناك حاجة كبيرة لكوادر بشرية وتقنية وآليات ومعدات للتعامل مع الطوارئ في حال حدوثها. وفي خصوصية الحالة الفلسطينية بوجود الاحتلال، فإن هذا يزيد من الضغوط والمسؤوليات للقاء على عاتق البلدية في حالات الطوارئ، خاصة في حالات الإغلاق الكامل لمدينة الخليل وكيفية التعامل مع تلك الحالة.

وأشارت إلى أن لدى البلدية طاقم متخصص بالمناجعة والاستجابة لحالات الطوارئ في أوقات الضرورة، وهي تتعاون مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة من أجل حماية المواطنين وأموالهم، وفي حالات الطوارئ تتعرض للممتلكات العامة والخاصة وأموال المواطنين لأضرار كبيرة، وهنا فإن أهمية الاستجابة للطوارئ تأتي لضمان آليات محددة وواضحة في التعامل مع حدوث أي طارئ بما يخدم للصحة العامة ويساهم في الحفاظ على مصالح الناس وأرواحهم وأوضاعهم. وهناك مشكلة حقيقية في بعض الخدمات، خاصة خدمة المياه والكهرباء، بسبب الاعتماد على الشركات الإسرائيلية، ولا يوجد أية آليات للتعامل مع تلك المشكلة في حال انقطاعها من قبل الاحتلال، ويبقى المواطن في مدينة الخليل تحت رحمة الاحتلال، ولا يوجد مشروع تنمية مستدامة في هذين القطاعين.

وأكدت ضرورة البحث عن مصادرة بديلة خاصة في مجال الطاقة الشمسية وحفر الآبار في المناطق التي يمكن الحفر فيها لتوفير المياه لكل بيت، والعمل على حفر آبار ارتوازية. وقدم المشاركون في الجلسة مجموعة من الأسئلة والاستفسارات حول الخطط الموجودة لدى البلدية للتعامل مع حالات الطوارئ، وعن العقبات التي تواجه بلدية الخليل في أوقات الأزمات والطوارئ خاصة الحصار والإغلاق للمدينة من قبل الاحتلال، وعن تضمين الخطة الاستراتيجية لبلدية الخليل حلولاً ناجحة ومستدامة لحل أهم المشاكل التي تعاني منها البلدية خاصة خدمات الماء والكهرباء والنفايات. وأوصى المشاركون في نهاية الجلسة بضرورة العمل على أن تكون الاستجابة لحالات الطوارئ في مدينة الخليل استجابة وقائية أي قبل حدوث الطارئ ولنوع حدوث الطارئ في القضايا التي تستطيع البلدية والتحكم بها، ورفع مستوى التعاون ما بين بلدية الخليل والجهات ذات العلاقة خاصة جهازي الشرطة والدفاع المدني، للتعامل بشكل سريع مع حالات الطوارئ. كما أوصوا بالعمل على توفير المزيد من الآليات والمعدات اللازمة للتعامل مع حالات الطوارئ في المدينة، وضرورة تعاون المواطنين بشكل كامل مع البلدية في حالات الطوارئ لسرعة الاستجابة وتجنب المزيد من الخسائر، وضرورة التزام المنشآت التجارية والصناعية بكافة المستلزمات لحالات الطوارئ للتعامل مع أي طارئ قبل وصول الطواقم المختصة من البلدية وغيرها من الجهات ذات الاختصاص.